

وزارة القوى العاملة والهجرة

قرار رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٠٣

في شأن تنظيم الرعاية الطبية للعمال

وزير القوى العاملة والهجرة

بعد الاطلاع على المادة (٢٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣؛

وبعد موافقة وزير الصحة والسكان؛

قرر:

(المادة الأولى)

على صاحب العمل أن يوفر الإسعافات الطبية للعمال في أماكن العمل طبقاً للكميات

والمواصفات الواردة بقرار وزير الصحة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧

(المادة الثانية)

إذا زاد عدد العمال بالمنشأة في مكان واحد أو بلد واحد أو في دائرة نصف قطرها

(١٥) كيلومتراً على حسين عاملاً تلزم المنشأة أن تستخدم مريضاً مؤهلاً أو أكثر لأعمال

التصريح أو الإسعاف لكل وردية، وأن تعهد إلى طبيب عيادته في المكان الذي تعدد

لها الغرض وأن تقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج وذلك كله بالمجان.

(المادة الثالثة)

يكون انتقال العامل لمقر العيادة طبقاً للموائع المنظمة لذلك.

(المادة الرابعة)

يراعى في اختيار المكان الذي يخصص لعيادة العمال وعلاجهم أن يكون قريباً بقدر الإمكان من المنشأة ويجب أن تتوافر فيه التهوية والإضاءة والشروط الصحية والراحة وأن يجهز بالأدوات والأجهزة ال اللازمة .

(المادة الخامسة)

يتم التنسيق مع الهيئة العامة للتأمين الصحي لتوفير الرعاية الصحية للعاملين ، حيث إنها جهة الاختصاص طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته وقراراته التنفيذية وكذلك قرارات وزير الصحة الصادرة في هذا الشأن .

(المادة السادسة)

يجوز التصرّح لأصحاب الأعمال بتقدیم الخدمات الطبية للمؤمن عليهم في حالة الإصابة والمرض بعد موافقة الهيئة العامة للتأمين الصحي قرار وزير الصحة رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧

(المادة السابعة)

يجب على المنشأة وضع دليل استرشادي يوضح نظم الرعاية الصحية بالمنشأة وخارجها .

(المادة الثامنة)

على صاحب العمل أن يعد لكل عامل ملفاً طبياً يوضع به :

- (أ) نتيجة الكشف الطبي الموقّع عليه عند الالتحاق بالعمل والكشف الطبي الدوري .
- (ب) نتيجة الكشف الطبي والعلاج المقرر له كلما تقدّم للفحص الطبي .
- (ج) يتم تسجيل البيانات الخاصة بنتائج الفحوص الطبية وغيرها باللغة العربية حتى يسهل إعداد الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بها .

(المادة التاسعة)

لا يترتب على العمل بهذا القرار أي مساس أو تعطيل للأنظمة الخاصة إذا كانت أكثر تحقيقاً للرعاية الطبية المنظمة بهذا القرار .

(المادة العاشرة)

يحق للمؤمن عليهم الانتفاع بزيادة العلاج والرعاية الطبية خارج نطاق المدن والمحافظات التي يعملون بها طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣

(المادة الحادية عشرة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويعمل به من اليوم التالي ل تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠٠٣/٩/١

وزير القوى العاملة والهجرة

أحمد أحمد العماوي